

البنك المغربي للتجارة والصناعة

ملخص المنشور

إصدار اقتراض للسندات التابعة بمبلغ أقصاه 500 000 000 درهم

الشرط "ب"	الشرط "أ"	
(سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة - غير مدرجة)	(سندات بسعر فائدة قار - غير مدرجة)	
سندات تابعة		نوع السندات
500 000 000 درهم		المبلغ الأقصى للعملية
<u>500 000 000 درهم</u>	<u>500 000 000 درهم</u>	سقف العملية
5 000 سند تابعي		العدد الأقصى للسندات
100 000 درهم		القيمة الاسمية
<u>قابل للمراجعة سنويا</u>	<u>قار</u>	سعر الفائدة الاسمي
بين 2,86% و 3,01% بالنسبة للسنة الأولى اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا على أساس نقدي والذي يتم حسابه انطلاقا من منحى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 22 أكتوبر 2019	بين 3,38% و 3,53% اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات الذي يتم حسابه انطلاقا من منحى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 22 أكتوبر 2019	
بين 55 و 70 نقطة أساس	بين 55 و 70 نقطة أساس	علاوة المخاطر
10 سنوات		الأجل
بالتراضي		قابلية تداول السندات
بقسط نهائي		طريقة التسديد
ابتداء من السنة الخامسة أو في حالة حدوث تغيير تنظيمي		خيار الشراء بالنسبة للمصدر
مزايدة على الطريقة الفرنسية بدون أولوية بين الشرطين		طريقة التخصيص

فترة الاكتتاب: من 4 نونبر 2019 إلى 7 نونبر 2019

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :
 - بيان المعلومات؛
 - الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 25 أكتوبر 2019 تحت المرجع EN/EM/002/2019؛
 يقتصر الاكتتاب في هذه السندات على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي المحددة لانحتمل في هذا المنشور الملخص.

الهيئة الاستشارية



الهيئة المكلفة بالتوظيف



تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا المنشور بتاريخ 28 أكتوبر 2019 تحت المرجع VI/EM/026/2019.
 لا يشكل هذا البيان للمعلومات سوى جزءا من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتكون هذا الأخير من الملف المرجعي المسجل بتاريخ 25 أكتوبر 2019 تحت المرجع EN/EM/002/2019.

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 28 أكتوبر 2019 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار اقتراض للسندات التابعة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة.

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- بيان المعلومات؛

- الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 25 أكتوبر 2019 تحت المرجع :EN/EM/002/2019

ويوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن الإشارة في كل حين بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة والصناعة وعلى موقعه عبر الأنترنت (www.bmci.ma) ، كما يوضع المنشور رهن الإشارة داخل أجل أقصاه 48 ساعة لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة، المؤسسة المكلفة بالتوظيف.

و في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات للترجمة تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة والبنك المغربي للتجارة والصناعة. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

الجزء الأول: تقديم العملية

I. الخصائص الإجمالية للعملية

تتم هذه العملية مبلغا إجماليا أقصاه خمسمائة مليون (500 000 000) درهم.
 ويعتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إصدار حد أقصى يصل إلى خمسة آلاف (5 000) سند تابعي غير مدرج في البورصة وبقيمة اسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.
 تتوزع هذه العملية على (2) شطرين :

- **شطر « أ » :** سندات تابعة غير مدرجة وذات سعر فائدة قار، لأجل 10 سنوات، بتسديد وفق قسط نهائي، بسقف قدره خمسة ملايين (5 000 000) درهم وبقيمة اسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.
- **شطر « ب » :** سندات تابعة غير مدرجة وذات سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا (على أساس منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب)، لأجل 10 سنوات، بتسديد وفق قسط نهائي، وبسقف قدره خمسة ملايين (5 000 000) درهم وبقيمة اسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.

لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين المذكورين أعلاه مبلغ خمسمائة مليون (500 000 000) درهم. وفي حالة لم يتم اكتتاب اقتراض السندات بالكامل، فيقتصر حينها مبلغ الإصدار على المبلغ المكتتب فعليا.

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمحددة لانحتملهم في هذا المنشور الملخص .

يهدف اقتصاص هذا الاكتتاب على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي إلى تسهيل تدبير الاكتتابات في السوق الأولية. علما أن كل مستثمر يرغب في شراء السندات يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

II. أهداف العملية

يهدف اقتراض السندات التابعة، موضوع هذا المنشور الملخص، أساسا إلى تحسين الأموال الذاتية للبنك المغربي للتجارة والصناعة بغية تحسين نسبته للملاءة وتمويل نمو نشاطه.

طبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها بموجب الدورية رقم 1/W/16، سيتم تصنيف الأموال المحصلة عبر هذه العملية ضمن الأموال الذاتية من الفئة الثانية.

III. الجدول الزمني للعملية

فيما يلي الجدول الزمني للعملية:

التواريخ	المراحل	ترتيب العمليات
28 أكتوبر 2019	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1.
28 أكتوبر 2019	نشر ملخص المنشور على موقع المصدر	2.
30 أكتوبر 2019	نشر بلاغ صحفي من طرف المصدر في صحيفة للإعلانات القانونية	3.
4 نونبر 2019	افتتاح فترة الاكتتابات	4.
7 نونبر 2019	إغلاق فترة الاكتتابات	5.
7 نونبر 2019	تخصيص السندات	6.
12 نونبر 2019	التسديد التسليم	7.
13 نونبر 2019	نشر المصدر لنتائج العملية وأسعار الفائدة المعتمدة في صحيفة للإعلانات القانونية وفي موقعه الإلكتروني	8.

IV. خصائص السندات المصدرة

تنبيه:

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

خصائص الشطر "أ" (سندات بسعر قار ذات أجل عشر سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى المنتسبين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز) .	طبيعة السندات
لحامها	الشكل القانوني
500 000 000 درهم	المبلغ الأقصى للشطر
5 000 سند تابعي	العدد الأقصى للسندات المصدرة
100 000 درهم	القيمة الاسمية
100% أي 100 000 درهم	سعر الإصدار
10 سنوات	أجل الاقتراض
100 000 درهم	سعر التسديد
من 4 إلى 7 نونبر 2019 مع احتساب اليومين الأول والأخير من العملية	فترة الاكتتاب
12 نونبر 2019	تاريخ الانتفاع
12 نونبر 2029	تاريخ الاستحقاق
مزايدة على الطريقة الفرنسية بدون أولوية بين الشطرين	طريقة التخصيص
سعر فائدة قار (سيحدد عقب المزايدة ويتم تبليغه من طرف الهيئة الممركزة المتمثلة في البنك المغربي للتجارة والصناعة للمستثمرين عبر أي طريقة يراها مناسبة (بريد إلكتروني أو بريد عادي، إلخ)). كما سيتم تبليغه عبر موقع البنك المغربي للتجارة والصناعة على الأنترنت. يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة السيادي لأجل 10 سنوات والمحتسب انطلاقا من منحني أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 22 أكتوبر 2019 أي 2,83% . تضاف إليه علاوة المخاطرة المتراوح بين 55 و70 نقطة أساس، أي بسعر فائدة يتراوح بين 3,38% و 3,53%.	سعر الفائدة الاسمي
يحدد سعر الفائدة بمنهج الاستكمال الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل 10 سنوات (أساس تأميني).	طريقة حساب سعر الفائدة المرجعي
بين 55 و70 نقطة أساس	علاوة المخاطر
تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 12 نونبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 12 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال . ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية:	الفوائد
[القيمة الاسمية × سعر الفائدة الاسمي]	

LISSANIAT
 Haj Nassim Lt. Nassim mm 130 14 14
 Lisboa - Casablanca
 Tel: 0522 89 78 89
 GSM: 0684 78 99 40

تسديد المبلغ الأصلي

سيخضع اقتراض السندات التابعة موضوع هذا المنشور الملخص لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي مع مراعاة حالات التسديد المسبق (أنظر أدناه).
في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.
يكون تسديد رأس المال في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة تابعا لكل الديون التقليدية التفضيلية أو العادية الأخرى.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار قبل فترة خمس سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع باستثناء في حالة وقوع تغيير تنظيمي كما هو مبين أدناه.
بعد مرور خمس سنوات، لا يمكن القيام بالتسديد المسبق إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب ولا يمكن ممارسته إلا في التواريخ السنوية التي تطابق تاريخ انتفاع الاقتراض، باستثناء في حالة وقوع تغيير تنظيمي كما هو مبين أدناه.
يتشكل التسديد المسبق (ممارسة خيار الشراء من طرف المصدر) من رأسمال وفوائد الفترة المستحقة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ).
ويتم إخبار حاملي السندات التابعة بالتسديد المسبق، فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ثلاثين يوما قبل تاريخ التسديد. ويتم نشر هذه الإعلانات على موقع المصدر عبر الأنترنت وفي صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد المبلغ والمدة وتاريخ بداية التسديد.
يبد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.
في حالة وقوع تغيير تنظيمي في أي وقت كان خلال مدة حياة السندات التابعة، يمكن للمقترض القيام بتسديد مسبق للسندات التابعة بعد موافقة بنك المغرب.
وهكذا، يجب على المصدر أن يشير في ظرف ثمانية أيام بواسطة بلاغ صحفي ينشر في صحيفة للإعلانات القانونية وعبر موقع البنك المغربي للتجارة والصناعة عبر الأنترنت إلى القيام بالتسديد المسبق من عدمه. ويشمل هذا التسديد عند الاقتضاء مبلغ الفوائد الجارية والتي لم يحل تاريخ استحقاقها بعد عند تاريخ التسديد الفعلي وكذا أي مبلغ واجب برسم السندات التابعة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ). وبالنسبة لكل قرار للتسديد المسبق، يقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة على الفور بإخبار ممثل كتلة حاملي السندات والهيئة المغربية لسوق الرساميل.
ويقصد بالتغيير التنظيمي هنا تعديل القوانين التنظيمية المطبقة على المقترض، وتتمثل في القوانين التنظيمية المتعلقة بحساب الأموال الذاتية ومتطلبات الأموال الذاتية وكفاية الأموال الذاتية أو تغيير في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (تتضمن قرارا قضائيا) والتي بموجبها لن يتم أخذ اقتراض السندات التابعة بعين الاعتبار في حساب الأموال الذاتية الاحترازية للمقترض.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي.
لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. وكل مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة، موضوع هذا الإصدار، يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور الملخص وسندات أي إصدار سابق.
إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيتها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض/ التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات. لا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المالكين للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة إصدارها لاحقاً في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكن إصدارها لاحقاً من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

ضمان التسديد

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 23 أكتوبر 2019 السيد مكتب السعيد حديد للاستشارة، ممثلاً بالسيد محمد حديد بصفته وكيلاً مؤقتاً لكتلة حاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين "أ" و "ب" من هذا الإصدار اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل 180 يوماً ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب. ولا تربط مكتب السعيد حديد للاستشارة، ممثلاً بالسيد محمد حديد أية علاقة رأسمالية مع البنك المغربي للتجارة والصناعة. ويعتبر الممثل الدائم لكتلة حاملي السندات لإصدار السندات التابعة لسنة 2018.

القانون المطبق

القانون المغربي

المحكمة المختصة

المحكمة التجارية لدار البيضاء

LISSANIAT
 Hjjj Nadjim Lot Nadjim limit 132 N°11
 Lissaniat - Casablanca
 Tél : 0522 59 79 89
 G.S.N : 0522 73 39 49

خصائص الشطر "ب" (سندات بسعر قابل للمراجعة سنويا، ذات أجل عشر سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى المنتسبين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر) .
الشكل القانوني	لحامها
المبلغ الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5 000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
سعر التسديد	100 000 درهم
فترة الاكتتاب	من 4 إلى 7 نونبر 2019 مع احتساب اليومين الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	12 نونبر 2019
تاريخ الاستحقاق	12 نونبر 2029
طريقة التخصيص	مزايدة على الطريقة الفرنسية بدون أولوية بين الشطرين
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الاسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية بالسوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 22 أكتوبر 2019 أي 2,31% . تضاف إليه علاوة المخاطرة المتراوحة بين 55 و 70 نقطة أساس، أي بسعر فائدة يتراوح بين 2,86% و 3,01% . سيتم تبليغ سعر الفائدة المعتمد من طرف الهيئة الممركزة المتمثلة في البنك المغربي للتجارة والصناعة للمستثمرين عبر أي طريقة يراها مناسبة (بريد إلكتروني أو بريد عادي، إلخ). كما سيتم تبليغه عبر موقع البنك المغربي للتجارة والصناعة على الأنترنت. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من منحني الأسعار المرجعية بالسوق الثانوية والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة على الأقل بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة في المزايدة (علاوة المخاطرة المتراوحة بين 55 و 70 نقطة أساس) ويتم تبليغها من طرف الهيئة الممركزة المتمثلة في البنك المغربي للتجارة والصناعة للمستثمرين عبر أي طريقة يراها مناسبة (بريد إلكتروني أو بريد عادي، إلخ). كما سيتم تبليغها عبر موقع البنك المغربي للتجارة والصناعة على الأنترنت.
طريقة حساب سعر الفائدة المرجعي	يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستكمال الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي). ويتم الاستكمال الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لمدة 52 أسبوعا (أساس حساباني) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : $((\text{السعر الحساباني} + 1) ^ (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *) - 1) \times k / 360$ بحيث : k : عدد الأيام بين التاريخ السنوي وتاريخ أداء القسيمة المالية. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما
علاوة المخاطر	بين 55 و 70 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 12 نونبر من كل سنة ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 12 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. سيتم حساب الفوائد حسب الطريقة التالية:

[المبلغ الإسمي x سعر الفائدة الإسمي x عدد الأيام الصحيح / 360].

تسديد المبلغ الأصلي

سيخضع اقتراض السندات التابعة موضوع هذا البيان لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي مع مراعاة حالات التسديد المسبق (أنظر أدناه).

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

يكون تسديد رأس المال في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة تابعا لكل الديون التقليدية التفضيلية أو العادية الأخرى.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار قبل فترة خمس سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع باستثناء في حالة وقوع تغيير تنظيمي كما هو مبين أدناه.

بعد مرور خمس سنوات، لا يمكن القيام بالتسديد المسبق إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب ولا يمكن ممارسته إلا في التواريخ السنوية التي تطابق تاريخ انتفاع الاقتراض، باستثناء في حالة وقوع تغيير تنظيمي كما هو مبين أدناه.

يتشكل التسديد المسبق (ممارسة خيار الشراء من طرف المصدر) من رأسمال وفوائد الفترة المستحقة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ).

تم إخبار حاملي السندات التابعة بالتسديد المسبق، فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ثلاثين يوما قبل تاريخ التسديد. ويتم نشر هذه الإعلانات على موقع المصدر عبر الأنترنت وفي صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد المبلغ والمدة وتاريخ بداية التسديد.

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.

في حالة وقوع تغيير تنظيمي في أي وقت كان خلال مدة حياة السندات التابعة، يمكن للمقرض القيام بتسديد مسبق للسندات التابعة بعد موافقة بنك المغرب.

وهكذا، يجب على المصدر أن يشير في ظرف ثمانية أيام بواسطة بلاغ صحفي ينشر في صحيفة للإعلانات القانونية وعبر موقع البنك المغربي للتجارة والصناعة عبر الأنترنت إلى القيام بالتسديد المسبق من عدمه. ويشمل هذا التسديد عند الاقتضاء مبلغ الفوائد الجارية والتي لم يحل تاريخ استحقاقها بعد عند تاريخ التسديد الفعلي وكذا أي مبلغ واجب برسم السندات التابعة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ). وبالنسبة لكل قرار للتسديد المسبق، يقوم البنك المغربي للتجارة والصناعة على الفور بإخبار ممثل كتلة حاملي السندات والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

يقصد بالتغيير التنظيمي هنا تعديل القوانين التنظيمية المطبقة على المقرض، وتتمثل في القوانين التنظيمية المتعلقة بحساب الأموال الذاتية ومتطلبات الأموال الذاتية وكفافية الأموال الذاتية أو تغيير في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (تتضمن قرارا قضائيا) والتي بموجبها لن يتم أخذ اقتراض السندات التابعة بعين الاعتبار في حساب الأموال الذاتية الاحترازية للمقرض.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. وكل مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة، موضوع هذا الإصدار، يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض/ التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة والصناعة إصدارها لاحقاً في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الإقتضاء.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكن إصدارها لاحقاً من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

ضمان التسديد

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 23 أكتوبر 2019 مكتب السعيدي حديد للاستشارة، ممثلاً بالسيد محمد حديد بصفته وكيلاً مؤقتاً لكتلة حاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين "أ" و "ب" من هذا الإصدار اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. علاوة على ذلك، يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل 180 يوماً ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب. ولا تربط مكتب السعيدي حديد للاستشارة، ممثلاً بالسيد محمد حديد أية علاقة رأسمالية مع البنك المغربي للتجارة والصناعة. ويعتبر الممثل الدائم لكتلة حاملي السندات لإصدار السندات التابعة لسنة 2018.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة

حالة التخلف عن الأداء

يقصد بحالة التخلف عن الأداء عدم الوفاء بكل مبلغ فوائد أو جزء منه يتوجب على الشركة برسم كل سند إذا تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه.

في حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء، يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه دون تحديد الأجل إذاراً للشركة من أجل تسوية حالة التخلف عن الأداء مع أمرها بأداء كل مبلغ الفوائد الواجب على الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعدار.

وإذا لم تقم الشركة بتسوية حالة التخلف عن الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ التوصل بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد توجيه الدعوة للجمعية العامة لحاملي السندات وبناء على قرار هذه الأخيرة التي تبت في شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانوناً وبعد إشعار كتابي يوجه للمصدر ونسخة منه لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل، أن يجعل كافة الإصدار مستحقاً للدفع، مما يولد بقوة القانون واجبا على الشركة لتسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ الرأسمال مع إضافة الفوائد الجارية منذ آخر أداء للفوائد و الفوائد المستحقة التي لم تؤد بعد. وباعتبار رأس المال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات) أو في حالة التسديد المسبق، الرأسمال الواجب المتبقي.

LISSANIAT
 Hay Nassim Lot, Nassim imm 130 N° 11
 Lissasfa - Casablanca
 Tél : 0522 89 78 89
 GSM : 0664 78 99 40

الجزء الثاني: معلومات حول المصدر

I. معلومات عامة

<p>البنك المغربي للتجارة و الصناعة والمعروف اختصارا ب «BMCI» 26، ساحة الأمم المتحدة، الدار البيضاء، المغرب (212) 5 22 46 10 00 (212) 5 22 29 94 06 www.bmci.ma شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة 1940 99 سنة س.ت رقم 4091 – الدار البيضاء من فاتح يناير إلى 31 دجنبر</p>	<p>تسمية الشركة المقر الرئيسي الهاتف الفاكس الموقع الإلكتروني الشكل القانوني تاريخ التأسيس مدة الحياة السجل التجاري السنة المالية</p>
<p>يتمثل غرض البنك في:</p> <ul style="list-style-type: none"> القيام لحسابه الخاص ولحساب الغير أو عبر المساهمة في المغرب والخارج بجميع عمليات البنك والخصم والتسييق والقرض أو العمولات وجميع الاكتتابات والإصدارات وعموما جميع العمليات بدون استثناء، المالية والتجارية والصناعية والعقارية التي يمكن أن تنتج عنها؛ أن تقترح على العموم شريطة الحصول على موافقة بنك المغرب عن طريق نافذة محصورة ومستقلة الأنشطة والمنتجات المبينة في الباب الثالث من القانون -103 12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وكذا العمليات التجارية والمالية والاستثمارية المصادق عليها من طرف المجلس العلمي الأعلى. القيام كذلك لحسابه الخاص ولحساب الغير أو عبر المساهمة في المغرب والخارج لا سيما على شكل تأسيس شركات، بجميع العمليات والمشاريع التي يمكن أن تهم الصناعة أو التجارة أو البنك أو المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. 	<p>غرض البنك (مقتطف من المادة 3 من النظام الأساسي)</p>
<p>1 327 928 600 درهم مكون من 13 279 286 سهما بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم</p>	<p>راسمال البنك (إلى غاية 30 يونيو 2019)</p>
<p>يمكن الاطلاع على وثائق الشركة المحاسبية والقانونية التي ينص على تبليغها القانون وكذا النظام الأساسي بالمقر الرئيسي للشركة. يعتبر البنك المغربي للتجارة و الصناعة شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة خاضعة للقانون الخاص وتنظم بالنصوص القانونية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> القانون رقم 17-95 كما تم تعديله وتتميمه الظهير الشريف رقم 1-14-193 الصادر في فاتح ربيع الأول 1436 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي). بحكم إدراجه في بورصة الدار البيضاء وإصداراتها لسندات الدين، يخضع البنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية، لاسيما: النظام العام لبورصة الدار البيضاء المصادق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1268-08 الصادر في 7 يوليوز 2008 والمعدل والمتمم بقرار وزير الاقتصاد والمالية عدد 10-1156 الصادر في 7 أبريل 2010 والمغير والمتمم بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-30 الصادر في 4 ربيع الأول 1435 (6 يناير 2014) المعدل والمتمم بقرار من وزير الاقتصاد والمالية عدد 1955- 16 الصادر في 4 يوليوز 2016 الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وبشركات البورصة وبالمستثمرين في الاستثمار المالي؛ الظهير الشريف المعتمد بمثابة قانون رقم 1-13-21 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013) القاضي بتنفيذ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل مصادق عليه بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 بتاريخ 14 يوليوز 2016 ؛ الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-12-55 الصادر في 28 دجنبر 2012 كما تم تعديله وتتميمه بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بالطلب العمومي على الادخار والمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في في سنداتها. 	<p>الوثائق القانونية</p> <p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة</p>

- منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- الظهير الشريف 3-95-1 الصادر في 24 شعبان 1415 بتنفيذ القانون رقم-94 . 35المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه ؛
- الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار 05-77 بتاريخ 17 مارس 2005 ؛
- ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46.

يخضع البنك للقوانين التجارية والضريبية التي ينص عليها القانون. وهكذا، يخضع للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).

النظام الضريبي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة في حالة نزاع

II. معلومات حول رأسمال المصدر

يعتبر رأسمال البنك المغربي للتجارة والصناعة محرر بالكامل إلى غاية متم يونيو 2019، و يتوزع كما يلي:

المساهمون	عدد الاسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
BNP Paribas IRB Participations	8 862 017	66,74%	66,74%
أكسا التامينات المغرب	1 181 616	8,90%	8,90%
أطلنطا	638 199	4,81%	4,81%
سند	477 487	3,60%	3,60%
السيد ميشال بيبير و	100	0,00%	0,00%
السيد محمد حسن بنصالح	150	0,00%	0,00%
السيد ألان فانتينو	100	0,00%	0,00%
السيد إيف مارتراثشار	100	0,00%	0,00%
السيدة صوفيا ميرلو	100	0,00%	0,00%
مساهمون آخرون	2 119 417	15,96%	15,96%
100%	13 279 286	100%	100%

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

يخول كل ساهم لحامله حق تصويت عادي.

ولقد تطورت بنية مساهمي البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال الخمس سنوات الأخيرة كما يلي :

LISSANIAT
 Hay Nassim Lot. Nassim Immi 100 N° 11
 Lissasfa - Casablanca
 Tél : 0822 89 78 89
 GSM : 0864 78 99 40

بين 2016 و 2018

دجنبر-18		دجنبر-17		دجنبر-16		المساهمون
ب % *	الأسهم	ب % *	الأسهم	ب % *	الأسهم	
66,70%	8 862 017	66,74%	8 862 017	66,74%	8 862 017	BNP Paribas IRB Participations
8,90%	1 181 616	8,88%	1 178 803	8,90%	1 181 616	أكسا التأمينات المغرب
4,80%	638 199	4,81%	638 199	4,81%	638 199	أطلنطا
3,60%	477 487	3,60%	477 487	3,60%	477 487	سند
16,00%	2 119 967	15,99%	2 122 780	15,96%	2 119 967	مساهمون آخرون
100%	13 279 286	100%	13 279 286	100%	13 279 286	المجموع

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

(*) % من الرأسمال وحق التصويت

بين 2014 و 2015

دجنبر-15		دجنبر-14		المساهمون
ب % *	الأسهم	ب % *	الأسهم	
66,74%	8 862 017	66,74%	8 862 017	BNP Paribas IRB Participations
8,57%	1 138 174	8,57%	1 138 174	أكسا التأمينات المغرب
4,19%	555 750	4,19%	555 750	أطلنطا
3,60%	477 487	3,60%	477 487	سند
16,91%	2 245 858	16,91%	2 245 858	مساهمون آخرون
100%	13 279 286	100%	13 279 286	المجموع

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

(*) % من الرأسمال وحق التصويت

خلال الخمس سنوات الأخيرة، لم يتجاوز أي من المساهمين عتبة امتلاكه "franchissement de seuil" لأسهم البنك المغربي للتجارة والصناعة.

III. حكمة البنك المغربي للتجارة والصناعة

يقود البنك المغربي للتجارة والصناعة مجلس إدارة جماعية تحت مراقبة مجلس الرقابة.

III.1 مجلس الرقابة

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	انتهاء مدة التعيين
السيد جواد الحمري	الرئيس – عضو مستقل	28 ماي 2015	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد ميشال بيبيرو	نائب الرئيس – قيادة اللجنة المباشرة الموكلة للشركة ضمن مجموعة BNP Paribas	27 ماي 2004	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد جاني لوترو	عضو مستقل	28 ماي 2015	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد محمد حسن بنصالح	عضو	26 ماي 2006	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد كريستيان دو كيسمارتان	عضو – مسؤول عن المخاطر IRB ضمن مجموعة BNP Paribas	21 يونيو 2018	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد ألان فونتينو	عضو – مسؤول عن مشاريع IRB ضمن مجموعة BNP Paribas	26 ماي 2009	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد إيف مارتانشار	عضو – قائد لجنة إدارة الموارد البشرية للمجموعة ضمن مجموعة BNP Paribas	28 ماي 2015	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيدة صوفيا ميرلو	عضو – المسؤول عن الخدمات المالية الدولية والاستشارة في التطوير ضمن مجموعة BNP	07 ماي 2014	الجمعية العامة العادية التي ستبنت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020

منشور ملخص – إصدار اقتراض للسندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة

Paribas

الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020	21 يونيو 2018	عضو – مسؤول عن المنطقة الجغرافية IRB ضمن مجموعة BNP Paribas	السيد جون بول سابي
الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020	28 ماي 2015	عضو مستقل	السيدة دنيا الطعارجي
الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020	26 ماي 2006	يمثلها السيد فيليب روكار، الرئيس المدير العام	أكسا التأمينات المغرب
الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020	26 ماي 2006	يمثلها السيد مصطفى باكوري، متصرف	تأمينات سند
الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020	26 ماي 2006	يمثلها السيد ديدبي ماهو ² ، المسؤول عن أنشطة الشركات ضمن قطب خدمات التقسيط البنكي الدولي بمجموعة BNPP	BNP Paribas IRB Participations

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

III.2 مجلس الإدارة الجماعية

الاسم	المنصب ضمن البنك المغربي للتجارة والصناعة	تاريخ بداية المهام	تاريخ نهاية المهام
السيد لوران دويوش	رئيس مجلس الإدارة الجماعية	4 أكتوبر 2013	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد رشيد المراكشي	المدير العام	6 دجنبر 2005	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد ديدبي ديفور	مدير عام مساعد مكلف بوظائف الدعم	11 دجنبر 2015	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020
السيد ادريس بن اسماعيل	مدير عام مساعد مكلف بالمهن التجارية	20 دجنبر 2013	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2020

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

¹ الرئيس المدير العام لمجموعة هولماركوم وهو مساهم في البنك المغربي للتجارة والصناعة من خلال الشركتين التابعتين أطلنطا وسند.

² السيد ديدبي ماهو هو الممثل الدائم لمجموعة BNP Paribas IRB Participations ضمن مجلس الرقابة منذ 22 مارس 2019.

IV. الهيكل التنظيمي الوظيفي لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية يونيو 2019



المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

أجرى البنك المغربي للتجارة والصناعة تطورا في هيكلته في أفق تحسين نجاعته التشغيلية من خلال إحداث مديرية مكلفة بالمقاولات والخواص والمهنيين وقرض الاستهلاك عبر تجميع ثلاثة محاور مهنية : الخدمات البنكية للشركات وخدمات التقسيط البنكي وقرض الاستهلاك تحت إشراف السيد ادريس بن إسماعيل.

وتم إحداث مديرية عامة جديدة في سنة 2018 مكلفة بالتسويق والابتكار والرقمنة والاستراتيجية تحت اسم MIDS.

LISSANIAT
Mag. Nassim Lot Nassim Lot 180 N° 11
Lissasat - Casablanca
Tél: 0522 29 73 89
0522 29 73 89

V. تطور مؤشرات الاستغلال للبنك المغربي للتجارة والصناعة

V.1 تطور القروض

تطور الجاري الصافي لقروض البنك المغربي للتجارة والصناعة في الفترة التي شملتها الدراسة كما يلي :

بملايين الدراهم	2018	التطور 17 - 16	2017	2016	التطور 18 - 17
حقوق على مؤسسات الائتمان	7 842	17,6%	6 661	5 666	17,7%
الحصة	15,8%	2,1 pts	14,4%	12,3%	1,4 pts
عند الطلب	2 906	125,9%	2 273	1 006	27,8%
لأجل	4 936	-5,8%	4 388	4 660	12,5%
حقوق على الزبناء والتمويلات التشاركية	41 764	-1,9%	39 602	40 389	5,5%
الحصة	84,2%	-2,1 pts	85,6%	87,7%	-1,4 pts
قروض الخزينة	7 523	-11,9%	8 537	9 694	-11,9%
الحصة	15,17%	-2,6 pts	18,5%	21,0%	-3,3 pts
قروض الاستهلاك	4 593	6,2%	4 261	4 014	7,8%
الحصة	9,26%	0,5 pts	9,2%	8,7%	0,06pts
قروض التجهيز	9 260	5,3%	9 497	9 015	-2,5%
الحصة	18,67%	1,0 pts	20,5%	19,6%	-1,9 pts
القروض العقارية	14 921	-2,0%	14 451	14 740	3,3%
الحصة	30,08%	-0,8 pts	31,2%	32,0%	-1,2 pts
قروض أخرى	770	35,6%	411	303	87,2%
الحصة	1,55%	0,2 pts	0,9%	0,7%	0,7 pts
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	3 308	24,5%	1 026	824	222,5%
الحصة	6,67%	0,4 pts	2,2%	1,8%	445,2%
فوائد مستحقة للاستلام	153	10,3%	161	146	-4,9%
الحصة	0,31%	0,0 pts	0,3%	0,3%	0,0 pts
ديون معلقة الأداء	1 236	-23,9%	257	1 652	-1,7%
الحصة	2,49%	-0,9 pts	2,7%	3,6%	-0,2 pts
من ضمنها ديون مشكوك في استرجاعها	451	-59,3%	338	831	33,5%
ديون متعثرة	785	11,9%	919	821	-14,6%
مجموع القروض	49 607	0,5%	46 262	46 054	7,2%

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

إلى غاية متم 2018، بلغ الجاري الصافي لقروض البنك المغربي للتجارة والصناعة 49 607 مليون درهم بارتفاع نسبته 7,2% مقارنة مع 2017 ويعزى هذا التطور للعوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بمبلغ + 2 163 مليون درهم ليصل إلى 41 764 مليون درهم مع متم دجنبر 2018؛
- ارتفاع الحقوق على مؤسسات الائتمان (دون احتساب الديون السيادية - بنك المغرب) بنسبة 17,7% (أي + 1 181 مليون درهم) التي سجلت 7 842 مليون درهم في سنة 2018 مقابل 6 661 مليون درهم في 2017 بفعل أولا تحصيل ديون عند الطلب بنسبة 27,8% (أي + 633 مليون درهم) وثانيا ارتفاع الحقوق لأجل بنسبة 12,5% (أي 548 مليون درهم).
- شكلت الحقوق على الزبناء 84,2% من مجموع الجاري في سنة 2018 مقابل 85,6% في سنة 2017، بانخفاض 1,4 نقطة أساس. وشكلت الحقوق على مؤسسات الائتمان 15,8% من مجموع الجاري في سنة 2018 مقابل 14,4% في سنة 2017، بارتفاع 1,4 نقطة أساس خلال هذه الفترة.

إلى غاية 31 دجنبر 2017، بلغ جاري قروض البنك المغربي للتجارة والصناعة 46 263 مليون درهم بشبه استقرار مقارنة مع السنة السابقة (+0,4%). ويعزى هذا التطور للعوامل التالية :

- تراجع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة % 1,9 (أي - 787 مليون درهم) ليصل إلى 39 602 مليون درهم مع متم دجنبر 2017؛
- ارتفاع الحقوق تجاه مؤسسات الائتمان (دون احتساب الديون السيادية - بنك المغرب) بنسبة % 17,5 (أي + 994 مليون درهم) التي سجلت 6 661 مليون درهم في متم دجنبر 2017 (مقابل 5 667 مليون درهم في 2016) بفعل (أولا) ارتفاع الديون عند الطلب بمبلغ 1 267 مليون درهم لتصل إلى 2 273 مليون درهم الشيء الذي مكن من تعويض (ثانيا) انخفاض الديون لأجل ب 273 مليون درهم (أي % -5,8).

وحسب أصناف الزبناء، تتوزع بنية قروض البنك المغربي للتجارة والصناعة على الشكل التالي :

بملايين الدراهم	2016	2017	التطور 17 - 16	2018	التطور 18 - 17
حقوق على الزبناء	40 389	39 602	-1,9%	41 764	5,5%
القطاع العام	3 309	3 011	-9,0%	5 494	82,5%
الحصة	8,2%	7,6%	-0,6 pts	13,2%	5,6 pts
القطاع الخاص	37 080	36 591	-1,3%	36 270	-0,9%
الحصة	91,8%	92,4%	0,6 pts	86,8%	-5,6 pts
من ضمنها شركات مالية	61	276	352,5%	688	149,4%
الحصة	0,2%	0,7%	0,5 pts	1,6%	1,0 pts
من ضمنها شركات غير مالية	19 384	18 539	-4,4%	17 039	-8,1%
الحصة	48,0%	46,8%	-1,2 pts	40,8%	-6,0 pts
من ضمنها زبناء آخرين	17 635	17 776	0,8%	18 543	4,3%
الحصة	43,7%	44,9%	1,2 pts	44,4%	-0,5 pts

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

يظهر توزيع القروض حسب قطاعات النشاط التعهدات القوية للبنك المغربي للتجارة والصناعة في القطاع الخاص (أي % 90,3 في المتوسط من الحقوق على الزبناء بين سنتي 2016 و 2018) .

ومن ناحية أخرى، تمثل مساهمة القطاع العام في مجموع القروض المقدمة للزبناء في الفترة المدروسة % 9,4 في المتوسط.

وسجلت الحقوق تجاه القطاع العام ارتفاعا نسبته % 82,5 بين 2017 و 2018. ويرتبط هذا الارتفاع بزيادة الحقوق بشراء الفواتير بمبلغ 2 282 مليون درهم لتصل إلى 3 308 مليون درهم مع متم دجنبر 2018.

V.2 تطور الودائع

تطور جاري ديون البنك المغربي للتجارة والصناعة في الفترة التي شملتها الدراسة كما يلي:

LISSANIAT
 Hay Mohammadi, Casablanca
 Maroc - 2015
 Tel: 0522 86 78 99
 Email: lissaniat@lissaniat.ma



التطور 18 - 17	2018	التطور 17 - 16	2017	2016	بملايين الدراهم
7,5%	1 409	-48,1%	1 311	2 527	ديون تجاه مؤسسات الائتمان
0,0 pts	3,02%	-2,7 pts	3,0%	5,7%	الحصة
-38,2%	549	167,5%	888	332	عند الطلب
103,3%	860	-80,7%	423	2 195	لأجل
6,3%	45 254	2,2%	42 559	41 662	الديون تجاه الزبناء
0,0 pts	96,98%	2,7 pts	97,0%	94,3%	الحصة
1,0%	29 096	0,7%	28 805	28 602	حسابات دائنة عند الطلب
-3,3 pts	62,4%	0,9 pts	65,7%	64,7%	الحصة
-3,1%	7 869	-1,2%	8 124	8 221	حساب التوفير
-1,7 pts	16,9%	-0,1 pts	18,5%	18,6%	الحصة
68,3%	6 596	43,7%	3 919	2 727	ودائع لأجل
5,2 pts	14,1%	2,8 pts	8,9%	6,2%	الحصة
-2,4%	1 640	-19,3%	1 681	2 082	حسابات دائنة أخرى
-0,3 pts	3,5%	-0,9 pts	3,8%	4,7%	الحصة
76,7%	53	0,0%	30	30	فوائد مستحقة للاداء
0,0 pts	0,1%	0,0 pts	0,1%	0,1%	الحصة
6,4%	46 663	-0,7%	43 870	44 189	مجموع الديون

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة-حسابات الشركة

في 2018، سجلت الديون تجاه الزبناء ارتفاعا نسبته 6,3% (أي + 2 695 مليون درهم) وارتفعت إلى 45 254 مليون درهم. ويعزى هذا التطور للعوامل التالية:

- تطور الحسابات الدائنة عند الطلب بنسبة 1% (أي + 291 مليون درهم) مع متم 2018، لترتفع بالتالي إلى 29 096 مليون درهم؛
- انخفاض حسابات التوفير بنسبة 3,1% (أي - 255 مليون درهم) لتبلغ 7 869 مليون درهم؛
- ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 68,3% (أي + 2 677 مليون درهم) لتبلغ 6 596 مليون درهم. ويفسر هذا الارتفاع بزيادة ودائع المقاولات العمومية والشركات المالية (التأمينات وشركات التدبير...)
- تراجع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 2,4% (أي - 41 مليون درهم) لتبلغ 1 640 مليون درهم.

وسجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان من جهتها تطورا نسبته 7,5% لتبلغ 1 409 مليون درهم. ويعزى هذا التطور لتضايف ثلاث عوامل وهي أولا انخفاض الحسابات العادية الدائنة بمبلغ 455,5 مليون درهم وثانيا ارتفاع القيم الممنوحة للحفظ بمبلغ 127 مليون درهم وثالثا تطور اقتراضات الخزينة بمبلغ 246 مليون درهم.

وفي سنة 2017، تطورت ودائع الزبناء بنسبة 2,2% (أي + 897 مليون درهم) لتبلغ 42 559 مليون درهم. ويعود هذا التطور بالأساس للعوامل التالية:

- شبه استقرار الحسابات الدائنة عند الطلب بنسبة 0,7% (أي + 203 مليون درهم) التي ارتفعت مع متم 2017 إلى 28 805 مليون درهم؛
- ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 43,7% التي بلغ جاريها 3 919 مليون درهم مع متم 2017. يفسر هذا الارتفاع بالمبالغ المحصلة المتعلقة بالاكتمالات الجديدة المسجلة في سنة 2017 والتي كانت أكبر من المبالغ التي حل أجل استحقاقها مع نهاية السنة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن تطور الودائع لأجل هو مرتبط مباشرة بالاستراتيجية المعتمدة من طرف البنك لتدبير الخزينة.
- تراجع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 19,3% (أي - 401 مليون درهم) لتبلغ 1 681 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تراجع الديون تجاه مؤسسات الائتمان بنسبة 48,1% (أي 1 215 مليون درهم) لتبلغ 1 311 مليون درهم مع متم دجنبر 2017، متأثرة بانخفاض اقتراضات الخزينة بنسبة 87,9% (أي 1 274 مليار درهم). إلى غاية متم 2017، مثلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان 3% من مجموع الديون مقابل 5,7% في 2016. ومثلت الديون تجاه الزبناء 97% من مجموع الديون بارتفاع 2,7 نقطة أساس مقارنة مع سنة 2016.

الجزء الثالث: البيانات المالية

I. الحسابات الموطدة السنوية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

I.1 حساب النتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016 - 2018

(IFRS 9) (IAS 39) (IAS 39)

بملايين الدراهم	2016	2017	2018	التطور 16 - 17	التطور 17 - 18
فوائد وعائدات مماثلة	3 010	3 023	3 087	0,4%	2,1%
فوائد وتكاليف مماثلة	(570)	(644)	(759)	12,9%	17,9%
هامش الفائدة	2 440	2 380	2 329	-2,5%	-2,1%
عمولات محصلة	539	547	545	1,5%	-0,4%
عمولات ممنوحة	(70)	(65)	(71)	-7,8%	10,1%
هامش على العمولات	469	483	474	2,9%	-1,8%
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-	-	13	n/a	n/a
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	160	174	284	8,9%	63,1%
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية المتاحة للبيع	33	39	-	19,6%	-100,0%
نتيجة عمليات السوق	192	214	297	11,3%	39,1%
عائدات الأنشطة الأخرى	78	50	48	-36,3%	-3,0%
تكاليف الأنشطة الأخرى	(125)	(109)	(120)	-12,6%	10,3%
الناتج الصافي البنكي	3 054	3 016	3 027	-1,2%	0,4%
التكاليف العامة للاستغلال	(1 419)	(1 402)	(1 436)	-1,2%	2,5%
مخصصات للاستغلال والمؤن والأصول الثابتة	(171)	(185)	(177)	7,9%	-4,3%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	1 464	1 430	1 415	-2,3%	-1,1%
تكلفة المخاطر	(584)	(524)	(479)	-10,3%	-8,6%
نتيجة الاستغلال	881	906	936	2,8%	3,3%
حصة النتيجة الصافية في الشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية	16	9	3	-40,7%	-72,5%
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	-	(13)	(31)	n/a	>100%
تغيرات قيم فوارق الشراء	-	-	-	n/a	n/a
النتيجة قبل الضريبة	897	903	908	0,6%	0,6%
ضرائب على النتائج	(465)	(357)	(346)	-23,3%	-3,0%
النتيجة الصافية للسنة المالية	433	546	562	26,1%	2,9%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	431	547	558	26,9%	2,1%
النتيجة خارج المجموعة	1	(1)	3	>-100%	>-100%
النتيجة حسب السهم	32,5	41,2	42,0	26,9%	2,1%

المصدر: البنك المغربي للتجارة والصناعة

LISSANIAT
 Hajj, Nassim Lot, Nassim mm (30) N° 11
 Lissaniat - Casablanca
 Tel.: 0522 29 78 89
 GSM: 0522 72 99 20

I.2 الحصيلة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين متم دجنبر 2016 ومتم دجنبر 2018

	(IFRS 9)	(IFRS 9)	(IAS 39)	(IAS 39)		
	التطور-12/18 1/18	التطور 16 17 -	دجنبر 18	يناير 18	دجنبر 17	
			دجنبر 16	دجنبر 15	دجنبر 14	
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشبكات البريدية	14,3%	-2,3%	2 236	1 956	1 959	2 005
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	6,2%	-4,7%	661	623	472	495
أدوات مشتقة للتغطية	n/a	n/a	-	-	-	-
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-12,7%	n/a	4 366	5 000	-	-
أصول مالية متاحة للبيع	n/a	16,1%	-	-	8 422	7 255
سندات بالكلفة المهلكة	0,0%	n/a	3 327	3 327	-	-
قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	42,8%	20,6%	3 189	2 234	2 239	1 856
قروض وحقوق على الزبناء	7,7%	-0,5%	52 498	48 766	49 611	49 870
فارق إعادة تقييم أصول المحفظة المغطاة بالنسب	n/a	n/a	-	-	-	-
توظيفات أنشطة التأمين	n/a	n/a	-	-	-	-
أصول ضمان مستحقة	9,1%	-67,7%	13	12	12	37
أصول ضمان موجلة	8,9%	0,6%	89	82	87	86
حسابات التسوية وأصول أخرى	16,2%	18,3%	914	787	787	665
أصول غير جارية موجهة للتفويت	n/a	n/a	-	-	-	-
حصص في شركات بطريقة حقوق الملكية	-38,8%	-23,3%	13	21	21	27
عقارات استثمارية	29,7%	8,6%	32	25	25	23
أصول ثابتة ملموسة	-4,9%	-2,2%	1 561	1 641	1 641	1 678
أصول ثابتة غير ملموسة	-9%	5,9%	326	359	359	339
فارق الامتلاك	0%	-0,3%	88	88	88	88
مجموع الأصول	6,8%	2,0%	69 314	64 920	65 722	64 425

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

LISSANIAT
 Huj. Nassim St. Nassim Inn. 1301, Nr. 11
 Liessalifa - Casablanca
 Tel : 0522 88 78 89
 GSM : 0661 78 99 49

	(IFRS 9)	(IFRS 9)	(IAS 39)	(IAS 39)	
التطور-12/18 I/18	التطور 17 - 16	دجنبر 18	يناير 18	دجنبر 17	دجنبر 16
n/a	n/a	-	-	-	0
>100%	-44,7%	45	14	14	26
n/a	n/a	-	-	-	-
29,9%	-36,7%	4 997	3 845	3 845	6 079
6,2%	2,8%	46 075	43 394	43 394	42 199
-9,6%	57,9%	5 715	6 323	6 323	4 005
n/a	n/a	-	-	-	-
38,9%	>100%	60	43	43	11
51,4%	12,2%	134	89	440	392
39,8%	11,0%	2 827	2 022	2 022	1 822
n/a	n/a	-	-	-	-
n/a	n/a	-	-	-	-
-1,0%	-32,2%	433	438	300	442
n/a	n/a	-	-	-	-
>100%	0,1%	1 763	755	755	754
-9,2%	-1,3%	7 264	7 996	8 585	8 694
40,9%	0,0%	6 542	4 642	4 642	4 642
-95,1%	-5,2%	136	2 779	3 352	3 538
-95,9%	-5,3%	112	2 753	3 321	3 505
-4,8%	-7,2%	24	25	32	34
-18,8%	-44,5%	24	29	45	81
2,9%	26,1%	562	546	546	433
2,1%	26,9%	558	547	547	431
>-100%	>-100%	3	(1)	(1)	1
6,8%	2,0%	69 314	64 920	65 722	64 425

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

LISSANIAT
 Hay Massimot Nassim Innit 139 N° 11
 Lissasfa - Casablanca
 Tel : 0522 86 78 89
 GSM : 72 99 40



II. الحسابات الموطدة نصف السنوية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

II.1 حساب النتيجة الموطدة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

بملايين الدراهم	يونيو 2018	يونيو 2019	التطور
فوائد وعائدات مماثلة	1 517	1 556	2,6%
فوائد وتكاليف مماثلة	(338)	(411)	21,9%
هامش الفائدة	1 180	1 145	-3,0%
عمولات محصلة	276	280	1,5%
عمولات ممنوحة	(38)	(32)	-17,7%
هامش على العمولات	238	249	4,5%
أرباح/خسائر صافية ناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية	-	-	n/a
أرباح/خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	-	-	n/a
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	125	156	25,1%
أرباح /خسائر صافية على أصول أو خصوم المعاملة	129	142	9,6%
أرباح /خسائر صافية على الأصول أو الخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	(4)	14	>-100%
أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	13	10	-20,2%
أرباح/خسائر صافية على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير.	13	10	-20,2%
نتيجة عمليات السوق	138	166	20,8%
عائدات الأنشطة الأخرى	33	29	-11,6%
تكاليف الأنشطة الأخرى	(56)	(53)	-5,9%
الناتج الصافي البنكي	1 533	1 536	0,3%
التكاليف العامة للاستغلال	(706)	(706)	0,0%
مخصصات للاستغلال والمؤن والأصول الثابتة	(91)	(106)	17,0%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	735	724	-1,5%
تكلفة المخاطر	(200)	(175)	-12,5%
نتيجة الاستغلال	535	549	2,6%
حصة النتيجة الصافية في الشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية	7	3	-56,3%
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	(10)	13	>-100%
تغيرات قيم فوارق الشراء	-	-	n/a
النتيجة قبل الضريبة	532	565	6,3%
ضرائب على النتائج	(184)	(212)	15,1%
النتيجة الصافية للسنة المالية	347	353	1,6%
النتيجة خارج المجموعة	3	1	-66,5%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	345	352	2,2%
النتيجة حسب السهم	25,9	26,5	2,2%

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

LISSANIAT
Hay Nassim La Nassim Hamm (CNR) 01
Lissasfa - Casablanca
Tél: 0522 86 73 39
بند فوارق الشراء



II.2 الحصيلة الموطدة نصف السنوية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

تتوزع حصيلة الأصول الموطدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى غاية متم يونيو 2019 على الشكل التالي:

بملايين الدراهم	يونيو 2019	دجنبر 2018	التطور
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	1 610	2 236	-28,0%
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 028	661	55,5%
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	n/a
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	4 727	4 366	8,3%
أصول مالية متاحة للبيع	-	-	n/a
سندات بالكلفة المهلكة	3 128	3 327	-6,0%
قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة	3 187	3 189	-0,1%
قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة	53 525	52 498	2,0%
أصول ضرائب مستحقة	2	13	-81,3%
أصول ضرائب مؤجلة	123	89	38,1%
حسابات التسوية وأصول أخرى	1 075	914	17,6%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	n/a
حصص في شركات بطريقة حقوق الملكية	13	13	4,9%
عقارات استثمارية	31	32	-3,2%
أصول ثابتة ملموسة	1 644	1 561	5,3%
أصول ثابتة غير ملموسة	357	326	10%
فارق الامتلاك	88	88	0%
مجموع الأصول	70 540	69 314	2%

بملايين الدراهم	يونيو 2019	دجنبر 2018	التطور
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	-	-	n/a
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	48	45	7,6%
أدوات مشتقة للتغطية	-	-	n/a
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	4 369	4 997	-12,6%
ديون تجاه الزبناء	46 657	46 075	1,3%
سندات الدين المصدرة	7 171	5 715	25,5%
فارق إعادة تقييم خصوم المحفظة المغطاة بالنسب	-	-	n/a
خصوم ضرائب مستحقة	48	60	-20,9%
خصوم ضرائب مؤجلة	204	134	52,0%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	2 598	2 827	-8,1%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	n/a
مؤونات تقنية لعقود التأمين	-	-	n/a
مؤونات للمخاطر والتكاليف	421	433	-2,9%
إعانات، أموال وصناديق الضمان الخاصة	-	-	n/a
ديون تابعة	1 798	1 763	2,0%
رساميل ذاتية	7 225	7 264	-0,5%
الرأسمال واحتياطيات مرتبطة	6 542	6 542	0,0%
احتياطيات موطدة	284	136	>100%
• حصة المجموعة	261	112	>100%
• حصة الأقليات	23	24	-2,8%
أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	46	24	95,7%
النتيجة الصافية للسنة المالية	353	562	-37,2%
• حصة المجموعة	352	558	-37,0%
• حصة الأقليات	1	3	-71,5%
مجموع الخصوم	70 540	69 314	2%

القسم الرابع: المخاطر

I. المخاطر المتعلقة بالمصدر

تعتبر مجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة أن التحكم في المخاطر التي تتعرض لها هو شرط أساسي لضمان استدامة أنشطتها والتطوير المستمر لربحيته بالإضافة إلى ذلك، تواجه المجموعة العديد من المخاطر الناجمة عن تنوع أنشطتها على مستوى البنك وعلى مستوى جميع الشركات التابعة.

وبالتالي، وفقاً للضوابط التنظيمية لبنك المغرب ولأفضل الممارسات الدولية (وخاصة تلك الخاصة بالمساهم الرئيسي BNP Paribas)، يتوافق نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل مجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة مع القوانين التنظيمية الجاري بها العمل، ويوفر أيضاً آليات ملائمة لمراقبة المخاطر والتحكم فيها.

وتهدف هذه الآلية بشكل عام إلى إدارة المخاطر التي تتعرض لها مجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة على النحو الأمثل. لذلك يجب اعتبار هذه الآلية كأداة قيادية رئيسية لمختلف الجهات الفاعلة وأداة أساسية لضمان استمرارية مجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة.

تتم المصادقة على مختلف التطورات المتعلقة بنظام المراقبة الداخلية من لدن مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة. وفي إطار هذا النظام:

يتألف البنك من وحدات مسؤولة عن نظام مراقبتها الداخلية. كما يحدد المسؤولون، بالتنسيق مع الهيئات الأخرى لمجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة، نظام المراقبة الداخلية الخاص بهم ويضمنون حسن تشغيله، كما يجب عليهم المراقبة الكاملة والفعالة على الأنشطة التي تقع تحت مسؤوليتهم.

إن ممارسة التفويض تعتبر واحدة من المبادئ التي يقوم عليها نظام المراقبة الداخلية، باعتبارها تشكل نظام التشغيل واتخاذ القرار الأساسي بالبنك، من خلال وضع متبوعين لتنفيذ سياسة الإدارة العامة. يضمن هؤلاء المنتبوعون والمراقبون التطبيق الصارم لقراراتهم، من خلال التحكم في تفويضاتهم. ويغطي نظام المراقبة الداخلية في مجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة المخاطر الآتي ذكرها:

- مخاطر الائتمان والطرف المقابل؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر سعر الفائدة والسيولة؛
- مخاطر التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ الشق المتعلق " بالمطابقة " بموجب الركن الثاني من تعليمات بازل II. ويتعلق الأمر بهيئة مستقلة مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة الجماعية ومسؤولة عن مراقبة مخاطر عدم الامتثال. والذي تم تعريفه على أنه خطر التعرض لمخاطر السمعة أو الخسارة المالية أو العقوبة بسبب عدم الامتثال للأحكام القانونية والتنظيمية أو المعايير والممارسات المعمول بها.

I.1 مخاطر الائتمان والطرف المقابل

يستند نظام تقييم مخاطر الائتمان على معيارين أساسيين، وهما: مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الأداء ومخاطر الخسارة في حالة تخلف الطرف المقابل عن الأداء. وعليه، يعتمد نظام إدارة مخاطر الائتمان على البيانات التالية:

- بيان الطرف المقابل ويعكس مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الأداء: يتم تخصيص بيان واحد ووحى لكل زبون في البنك المغربي للتجارة و الصناعة مستفيد من قرض، بغض النظر عن طبيعة الطرف المقابل.
- معدل الاسترجاع الشامل، والذي يعكس الاسترداد المتوقع لكل قرض ممنوح في حالة تقصير الطرف المقابل. فطيلة أزيد عن خمس سنوات، استندت مجموعة البنك المغربي للتجارة و الصناعة على هذه البيانات الضرورية بغية تتبع وقياس وإدارة مخاطر الائتمان بشكل موثوق. بالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه البيانات العناصر الأساسية للتنفيذ الأمثل لمقتضيات قانون بازل II التنظيمي.

a. إدارة مخاطر الائتمان

إن إدارة مخاطر الائتمان تتم على مستوى إرساء التراخيص ثم على مستوى المتابعة والتحكم في الاستخدامات. ويستند قرار منح أو تجديد الاعتمادات على مبدأ "الرؤية المزدوجة". وبالتالي، يتم اتخاذ القرارات بشكل مشترك بين وظيفة الزبناء والإدارة المكلفة بالمخاطر وتتضمن العملية تحليلاً كاملاً للملف من قبل الموقع ودراسة مقابلة منجزة من لدن شعبة إدارة المخاطر، وذلك قبل عرض الملف على لجنة ائتمانية متخصصة.

يتضمن التحكم في الاستخدامات، على مستويات يتم تحديد كل منها بواسطة مسطرة داخلية:

- **عمليات المراقبة من المستوى الأول:** يتم تنفيذ هذه العمليات الرقابية بواسطة وظائف العلاقة مع الزبناء وهي تتعلق بنقاط المراقبة الأساسية (PSF) التي تخضع لمسااطر محددة. وبالتالي، يجب أن يتم ذلك وفقاً لدورة ومنهجية محددة مسبقاً، ووفقاً لضوابط تتجسد في ست مجالات حساسة من وجهة نظر البنك: بيان الطرف المقابل، والضمانات الواردة والصادرة، والحسابات غير المنتظمة، والحسابات في حالة وقوع حوادث ومسك ملفات التعهدات.
- **عمليات المراقبة من المستوى الثاني:** تتدخل إدارة المخاطر في نظام المراقبة الداخلية من خلال ضمان مراقبة من المستوى الثاني على مخاطر الائتمان. وتضمن الإدارة المكلفة بالمخاطر الامتثال لمسااطر إدارة مخاطر الائتمان، وتراقب عن كثب استخدام القروض وتطور بيان المخاطر لدى البنك. كما تقوم بتنفيذ عمليات مراقبة أخرى من خلال إنجاز تحليلات مواضيعية، ونقاط المراقبة الأساسية (PSF) المخصصة ولجان رصد المخاطر المختلفة.
- **عمليات المراقبة من المستوى الثالث:** تضمن المراقبة الدورية، التي تقوم بها هيئة التفيتيش العامة، مراجعة منتظمة للحفاظ بأكملها. وبهذه الطريقة، تتم مراجعة مجموعات التشغيل بشكل دوري وتحليل جودة الحافظة. ومع ذلك، في حالة حدوث تدهور في نوعية المخاطر، تضمن هيئة التفيتيش العامة وجوداً أوثق.

b. إدارة مخاطر تركيز الائتمان

إن مخاطر تركيز الائتمان هي المخاطر الكامنة عن التعرض المفرط الذي قد يتسبب في خسائر جسيمة للبنك؛ وعليه، تتم مراجعة الحدود القطاعية بشكل دوري.

ويتم إجراء تحليل ربع سنوي حول تطور تركيز الالتزامات من أجل منع التعرض المفرط على شريحة معينة. بحيث يتيح قياس وإدارة هذه المخاطر فهم شكل ومستوى مخاطر تركيز الائتمان المتكبدة حسب نوع التعرض (الأطراف المقابلة الفردية، ومجموعات المصالح، والأطراف المقابلة التي تنتمي إلى نفس القطاع الاقتصادي، والأطراف المقابلة التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية؛ والضامنين) مع وضع حدود لكل نوع من أنواع التعرض. يتم التحقق من صحة هذه الحدود ومراقبتها من قبل الهيئات الإدارية.

I.2 مخاطر السوق

تُعرّف مخاطر السوق بكونها تأثر وضعية محفظة التداول للتغيرات على مستوى معايير السوق، وتقلب مقاييسه والعلاقات فيما بينها، أو بمعنى آخر، مستوى الخسارة الذي يمكن التعرض له نتيجة للتحوّل السلبي للسوق. وتنقسم هذه المخاطر إلى خمس مجموعات رئيسية: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الملكية، ومخاطر المنتجات الأساسية، ومخاطر المنتجات المشتقة.

إن الأهمية والتعقيد المرتبط بهذه المخاطر يتطلب إنشاء نظام خاص بإدارة المخاطر المتكبدة من أجل الحفاظ عليها عند مستويات مقبولة فيما يتعلق بوضعيات البنك والامتثال في الوقت نفسه لمتطلبات معايير بازل.

a. المبادئ الأساسية

من أجل إدارة ومراقبة مخاطر السوق، أحدث البنك المغربي للتجارة والصناعة نظاماً جديداً لإدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل ومعايير مجموعة BNP Paribas .

يعتمد هذا النظام على عدة مبادئ، وتشمل ما يلي: مراقبة ورصد مخاطر حالات التعرض، وتطوير أنشطة السوق في سياق لجان المنتجات الجديدة مع التحليل المتعمق للمخاطر الناتجة عن هذه الأنشطة، ناهيك عن الامتثال للضوابط التنظيمية المصرفية من حيث الإدارة الاحترازية للمخاطر، اعتماد معايير المجموعة وأفضل الممارسات في إدارة مخاطر السوق.

تعتمد إدارة مخاطر السوق لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة على مبادئ أساسية، تضمن مراقبة الجودة وإلقاء نظرة شاملة على المخاطر في جميع الأنشطة المتعلقة بمحفظة تداول البنك. ويتعلق الأمر بالمحاور الثلاثة الآتي ذكرها:

- **مراقبة من المستوى الأول** ويسهر عليها العاملون ذوي علاقة مباشرة مع الزبناء الذين يتعين عليهم الامتثال للمعايير الداخلية للمجموعة الخاصة بالتداول واتخاذ الوضعيات في الأسواق وكذلك من حيث الأخلاقيات.
- **مراقبة من المستوى الثاني** تتحقق من خلال المراقبة اليومية للإدارة المكلفة بمخاطر السوق، والتي تضمن الامتثال لحدود القيمة المعرضة للخطر وحدود مخاطر الحجم على أسعار الفائدة والعملة والسيولة. يتم إرسال التقارير اليومية التي تلخص مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى أعضاء المجلس التنفيذي للبنك لاطلاعهم على مستويات المخاطر والتعرض الناتجة عن نشاط التداول. بالإضافة إلى المتابعة الوظيفية من قبل هيئة إدارة مخاطر المجموعة لمجموعة BNP Paribas.
- **تتبع وظيفي من المستوى الثالث** المقدمة من لدن هيئة التدقيق الداخلي / المفتشية العامة. ويتم أيضاً ضمان مراقبة الإدارة العليا من خلال تسطير حدود التداول لرصد النشاط وتأطيره بشكل صحيح؛
- **وضعية الصرف:** حدود القيمة المعرضة للخطر من حيث الحجم والمضمون؛

- وضعية أسعار الفائدة : حدود الوضعية المتوسط حسب الأجل المحددة ؛
- وضعية السندات: حدود القيمة المعرضة للخطر و الحساسية حسب الأجل المحددة؛
- وضعية الخيارات: الحدود الإغريقية (دلتا، غاما، فيغا). إذ تتم مراجعة هذه الحدود سنويًا، إما تصاعدياً أو تنازلياً، من قبل الإدارة العامة مع إمكانية المراجعة كل ستة أشهر أو عند الطلب.

القيمة المعرضة للخطر

يمكن تعريف القيمة المعرضة للخطر على أنها الحد الأقصى للخسارة المحتملة التي قد تواجهها محفظة التداول في حالة حدوث حركات عادية في معايير السوق وعلى مدى أفق زمني وعلى مستوى معين من الثقة. تحتفظ المجموعة بمستوى ثقة يصل إلى نحو 99 ٪ وأفق زمني متمثل في يوم واحد. وتتمثل المجموعات الرئيسية للعوامل فيما يلي:

- أسعار الأسهم وتقلباتها الضمنية؛
- أسعار الفائدة والأوراق المالية / مفاضات أسعار الفائدة؛
- المواد الأولية؛
- أسعار الصرف وتقلباتها الضمنية؛

يتم حساب عمليات محاكاة عوامل الخطر باستخدام منهج مونت كارلو، الذي يلتقط عدم انتظام معايير السوق وكذلك الترابط بين عوامل السوق.

I.3 إدارة مخاطر الصرف

تتطابق مخاطر صرف العملات الأجنبية الملائمة لنشاط التداول في البنك المغربي للتجارة والصناعة مع مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو مخاطر. التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية كنتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتجد هذه المخاطر خاصيتين تتم مراقبة هذا الخطر عبر مصادرها الرئيسية في مراكز الصرف التقليدي للبنك وفي خيارات صرف العملات الأجنبية. وعليه، اثنتين، وهما: الحد من القيمة المعرضة للخطر، وقيود حجم صرف العملات الأجنبية (القصيرة / الطويلة) والحدود اليونانية (دلتا- جاما-

فيغا) للحصول على خيارات صرف العملة.

I.4 مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السندات

تتمثل مخاطر سعر الفائدة في خطر حدوث تغيير في قيمة الوضعيات أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق. ويوجد هذا الأمر مصادره الرئيسية في وضعيات الخزينة والسندات.

تدار مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة من خلال حدود الوضعيات المتوسطة حسب الاستحقاق وحد أقصى يعادل عام واحد للخزينة. حدود القيمة المعرضة للخطر وحدود الحساسية بواسطة نطاق الاستحقاق يسمى PV01 لنشاط تداول السندات.

I.5 نظام المراقبة وتتبع الحدود

تتم مراقبة الاستخدامات/ الحدود بصورة يومية من خلال التقارير المرسله إلى الإدارة العليا للبنك وكذلك إلى جميع الجهات المعنية. تشمل هذه التقارير وضعيات صرف العملات، والأوراق المالية، وأسعار العملات. والتي يتم التحكم فيها في المقام الأول من لدن المدير المكلف بمخاطر السوق، ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى مدير إدارة أصول وخصوم الخزينة وأسواق رأس المال بالإدارة العامة وإدارة المخاطر. إن تجاوز أحد الحدود على مستوى الحجم يتطلب موافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة الجماعية ومن الإدارة المكلفة بالمخاطر. ومن ناحية أخرى، يتم السماح بتجاوز الحد من حيث القيمة المعرضة للخطر على وضعية فردية، بسبب انخفاض قيمة إحدى العملات على سبيل المثال.

اختبار الضغط

بالتوازي مع نظام المراقبة، يتم إجراء اختبارات الضغط على وضعيات الخزينة شهرياً منذ عام 2005. ويتم تنفيذها وفقاً لمقاربتين:

- مقارنة "Mark To Market" التي تعمل على حساب تأثير حركة سعر الفائدة على نتيجة المحفظة.
- مقارنة "Funding" التي تقوم على حساب التأثير على نتيجة الخزينة، نتيجة لأزمة السيولة. وهذه هي المقاربة القائمة على إعادة تمويل O/N لافجوة السيولة.

I.6 مخاطر أسعار الفائدة والسيولة

تتمحور الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر لأسعار الفائدة ومخاطر السيولة حول المحاور الرئيسية التالية:

- احترام نسب السيولة التنظيمية: النسبة قصيرة الأمد، ونسبة الموارد الدائمة، واحتياطيات البنك المركزي؛
- احترام نسب السيولة الداخلية لمجموعة BNP Paribas (LCR, NSFR) ؛
- ضمان سيولة البنك المغربي للتجارة والصناعة على المدى القصير وإدارة أصول وخصوم السيولة على الأمد الطويل؛
- تجنب الاختلالات الشديدة مع مراعاة حماية الملاءة المالية، وقدرة البنك على الاقتراض وتصنيفه؛
- إعادة تمويل البنك التجاري وفق أفضل تكلفة؛
- السيطرة على المخاطر المالية؛
- التخفيف من تقلب النتائج؛
- الحد من مخاطر أسعار الفائدة عن طريق اختيار محفظة السندات، من خلال استحقاق القروض وتوجيه السياسة التجارية عن طريق تحديد معدل التفويت الداخلي المناسب.
- تقوم إدارة الأصول والخصوم بتتبع مخاطر أسعار الفائدة والسيولة على ثلاثة مراحل مختلفة:
- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الهيكلية المتعلقة بعمليات الزبناء التي تم بتجميعها في سجلات تسمى دفتر التجاري؛
- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الهيكلية المتعلقة بالأموال الذاتية ؛
- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الناتجة عن مجموع المكونات الفرعية السابقة.
- تقوم إدارة الأصول والخصوم أيضًا بمراقبة ودمج هذه المخاطر على مستوى مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة، وبالتالي إدماج شركات التمويل الرئيسية.
- تقوم إدارة الأصول والخصوم بتتبع مخاطر أسعار الفائدة والسيولة التي قد تنشأ عن:

- علاقة جزئية أو معدومة بين شروط مكافأة الزبناء وظروف السوق (الأسعار المنظمة، السعر الأساسي، إلخ)؛
- تردد في مدة عمليات الزبناء (الودائع تحت الطلب، وحسابات التوفير، وما إلى ذلك)؛
- وجود خيارات سلوكية على منتجات الزبناء طويلة الأجل بأسعار أو معدلات مماثلة (الدفع المسبق على القروض العقارية، وما إلى ذلك).

تستند هذه التحليلات على تطوير الجداول الزمنية التي تعكس التدفقات المتعلقة بالمعاملة عند تاريخ مراجعة سعرها. إذا كانت هذه المعاملة الأخيرة بسعر ثابت، فسيتم وضع التدفقات بتاريخ استحقاقها.

بالنسبة للعمليات التي لا تحتوي على آجال استحقاق تعاقدية (مثل ودائع عند الطلب، والأموال الخاصة، وما إلى ذلك)، يتم "تصنيفها" وفقًا لاتفاقيات جدول الاستحقاق التي تستند إلى نتائج الدراسات الإحصائية التي أجريت على هذه العناصر.

يتم تعريف حدود معدل الدخل الثابت (موارد المعدل الثابت - وظائف المعدل الثابت) وحدود السيولة بواسطة نطاق الاستحقاق لكل سجل.

كما يتم إجراء تحليلات الحساسية لقياس استقرار الناتج الصافي البنكي مقابل صدمة سعر الفائدة من 100 إلى 200 نقطة أساسية. بالإضافة إلى ذلك، تخضع فجوات السيولة لمدة عام أيضًا لحد داخلي. تم وضع خطة لإدارة الأزمات تستند إلى عدة سيناريوهات لمنع التعرض لأي خطر في السيولة. يتم تنفيذ هذه الخطة إما عن طريق مؤشرات داخلية خاصة بالبنك (تتعلق بمستوى السيولة والولوج إلى السوق)، أو عن طريق مؤشرات خارجية منبثقة من ظروف السوق، ومن تدخل السلطات النقدية (مكتب الصرف وبنك المغرب)، ومن التطورات الفعلية أو المحتملة في القانون وكذلك توقعات السيولة وشروط التمويل للبنك ومناقسيه.

تجتمع لجنة مراقبة الأصول والخصوم، والتي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة الجماعية، بشكل دوري من أجل مراقبة مستوى تعرض المجموعة من حيث سعر الفائدة ومخاطر السيولة، والامتثال للحدود الموضوعية لإدارة هذه المخاطر، وإعادة توجيه استراتيجية إدارة الميزانية العمومية للبنك وفقًا لملف المخاطر الخاص به بالإضافة إلى تطورات السوق والامتثال للمتطلبات التنظيمية كجزء من توصيات الركن الثاني من تعليمات بازل II التنظيمية.

بالنسبة لنشاط التمويل التشاركي، خصصت مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة نافذة "Najmah" لتسويق المنتجات والخدمات التشاركية، والتي تم دمجها بالكامل في نظام إدارة السيولة الشاملة للبنك، وذلك مع مراعاة خصوصياتها، وتمشيا مع إشعارات الامتثال للمجلس العلمي الأعلى.

من أجل إدارة الحاجة إلى السيولة، تستخدم "نجمة" أدوات التمويل المتاحة في السوق، لا سيما من خلال تسبيقات من البنك المغربي للتجارة والصناعة.

I.7 مخاطر التشغيل

يعرّف بنك المغرب مخاطر التشغيل بكونها " مخاطر الخسائر الناجمة عن أوجه القصور والاختلال التي تُعزى إلى المساطر، والعاملين، والأنظمة الداخلية أو إلى أحداث خارجية ". فمن جهة يشتمل هذا التعريف على المخاطر القانونية، ومن جهة ثانية يستثني المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالسمعة. لقد استفاد نظام مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة لإدارة مخاطر التشغيل لعدة سنوات من أفضل ممارسات المساهم الرئيسي في مجموعة BNP Paribas، والذي وصل اليوم بفضل هذا الأخير إلى مستوى كبير من النضج. تتوافق الخيارات والتوجهات التي اعتمدها مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة لإدارة مخاطر التشغيل، منذ سنة 2014، مع منشورات وتوجيهات بنك المغرب في هذا الشأن.

تطبيق القوانين التنظيمية بازل II

في المغرب، دخلت القوانين التنظيمية الجديدة بازل II المتعلقة بالمقاربات القياسية لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل حيز التنفيذ في يناير 2007. ومنذ إصدار نصوص هذا التنظيم من قبل الجهة المنظمة، قام البنك بتنفيذ مشروع ضخم، تطلب حشد كبير للفرق من أجل الامتثال لمقتضيات هذه الأنظمة بشأن المنهجيات القياسية.

أدت هذه الأشغال إلى إنشاء آليات لحساب نسبة الملاءة المالية بالطريقة القياسية، تعمل على تحقيق المتطلبات التنظيمية لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. كما أصدرت الهيئة التنظيمية النصوص المتعلقة بالركن الثاني "نظام مراقبة المخاطر وكفاية رأس المال الداخلي"، وبالركن الثالث " آلية الانضباط في السوق". علاوة على ذلك، فإن تحليل النصوص التنظيمية المتعلقة بالركن الثاني سمح للبنك المغربي للتجارة والصناعة بهيكله مشاريع إضافية بهدف موائمة النص التنظيمي واعتماد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر. خلال عام 2013، أنشأ البنك المغربي للتجارة والصناعة نظاماً جديداً لإدارة المخاطر يغطي نطاق الزبناء الأفراد والمهنيين من خلال نشر التصنيف الآلي لزبناء التقسيط؛ وخاصة NeGCOM وإعادة التصنيف الآلي لحالات التخلف عن الأداء. يتعلق التصنيف التلقائي للتقسيم وإعادة التصنيف بجميع الزبناء الخواص والمهنيين ويستند إلى الخصائص الجوهرية وكذلك إلى تاريخ علاقتهم مع البنك المغربي للتجارة والصناعة (التدفق المعهود إليه، والتوازن، وأقدمية العلاقة، والمخالفات ... الخ).

يتم تحديث بيان الطرف المقابل عند اليوم الثامن من كل شهر عبر المعالجة التلقائية. وتقوم هذه العملية على حساب مستوى مخاطر الزبون من خلال مقارنة قياسية، ومنهجية ومتعددة المعايير. تم تشغيل التصنيف التلقائي منذ تاريخ 8 أكتوبر 2013.

خطة استمرارية النشاط

يتوافق نهج خطة استمرارية النشاط مع المعايير والمقاييس الدولية في مجال إدارة استمرارية الأعمال. وتوفر هذه المنهجية إطاراً ونقطة مرجعية لجميع الأنشطة داخل المجموعة لتطوير خطط وعمليات استمرارية النشاط بالنسبة لعملياتها الذاتية.

نهج خطة استمرارية النشاط

يرتكز نهج خطة استمرارية النشاط للبنك المغربي للتجارة والصناعة على المراحل التالية:

تم تطوير منهجية المجموعة بغية مساعدة الهيئات لوضع وتحسين وضمان استمرارية النشاط بشكل متنسق وفق ضوابط ومعايير المجموعة. ويمكن تلخيصها وفق المخطط التالي :

المرحلة الأولى : فهم النشاط

- تحليل التأثير على المهن والأعمال
- تقييم المخاطر

المرحلة الثانية : تطوير الاستراتيجية

- مخطط معالجة المخاطر

المرحلة الثالثة : وضع الاستراتيجية

- المساطر الوظيفية
- خطة استمرارية العمليات
- المساطر التشغيلية
- مخطط الإيواء
- مخطط تدبير الأزمة
- خطط التواصل
- المساطر التقنية

• مخطط الإنجاء المعلوماتي

المرحلة الرابعة : إدماج استمرارية النشاط

- اختبارات خطة استمرارية النشاط
- تنظيم اليقظة
- تحسيس مستخدمي البنك المغربي للتجارة والصناعة والتواصل معهم

المرحلة الخامسة : الصيانة الدائمة

- التدقيق الداخلي والمراقبة
- تكوين المستخدمين المعنيين
- اختبارات دورية
- تحيين الوثائق

توجيه تدابير خطة استمرارية النشاط

بغية ضمان تنفيذ التدبير الجيد لخطة استمرارية النشاط، تخضع هذه الخطة لموضوع تتبع دوري من طرف المدير العام المساعد خلال لجنة توجيه خطة استمرارية النشاط، وكذا لتتبع دائم من طرف لجنة المراقبة الداخلية.

سيناريوهات الأزمات وتحليلات التأثير

النطاق المشمول:

النطاق الوظيفي

- أنشطة تتعلق بمهن المقر الرئيسي
- أنشطة تتعلق بمهن الشبكة
- أنشطة تتعلق بمهن الشركات التابعة
- أنشطة مناولة لشركات أخرى

المرحلة 2

تغطي خطة استمرارية النشاط جميع المواقع التجارية والإنتاجية والملحقة المحددة والمرتبطة بنشاط البنك وفق سيناريوهات محددة. وتهم أيضا كافة المناهج التي تتدخل في النشاط البنكي بما في ذلك مقدمي الخدمات.

السيناريوهات المطورة

يتم تنظيم هذه السيناريوهات حول أربع مجالات "

المجال العقاري

- عدم جاهزية المقر
- عدم جاهزية الشبكة
- عدم جاهزية مواقع البنك المغربي للتجارة والصناعة

مجال القيم ومقدمي الخدمات

- تخلف مقدم الخدمة
- إضراب عام لدى مقدم خدمات خارجي

مجال نظم المعلومات

- عدم جاهزية روابط الاتصالات مع BNP Paribas
- عدم جاهزية نظام المعلومات

I.8 تنظيم وإدارة المخاطر

a. مخاطر الائتمان

طبقا لتعليمات بنك المغرب المتعلقة بالركن الثاني من بازل II ، وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة مجموعة من التدابير لضبط ومراقبة المخاطر بشكل ينسجم مع طبيعة وحجم ودرجة تعقيد أنشطته. تسمح أساسا هذه التدابير التي تنقل معايير مجموعة BNP Paribas ب:

- تقييم وضبط كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- الإبقاء على التعرض لمختلف المخاطر ضمن الحدود العامة المحصورة من طرف القوانين التنظيمية الجاري بها العمل و-أو المحددة من طرف مجلس الإدارة الجماعية والمصادق عليها من طرف مجلس الرقابة؛
- التقييم والإبقاء الدائم لمستويات وفئات الأموال الذاتية وكذا تخصيصها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ومستوى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك المغربي للتجارة والصناعة.

b. مخاطر السوق

في إطار مقتضيات بازل II في مجال الأموال الذاتية وتوزيع المخاطر، يطبق البنك المغربي للتجارة والصناعة المقاربة المعيارية لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق. لا يعتبر تأثير المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق مهما ما دام لا يمثل سوى 1% من مجموع متطلبات كافة المخاطر.

c. مخاطر التشغيل

وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة منذ عدة سنوات تدابير بغية التقيد بمقتضيات بازل II. تعتمد حكمة إدارة مخاطر التشغيل بالنسبة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة على:

- لجان منتظمة حيث يقوم الأطر العليا للبنك بمعالجة مواضيع تتعلق بمخاطر التشغيل واستغلال المعلومات من أجل تحكم أفضل في هذه المخاطر (لجنة تنسيق المراقبة الداخلية، لجنة المطابقة، لجنة التدقيق)؛
- بنية خاصة بإدارة مخاطر التشغيل تم إحداثها سنة 2004 وتتبع لإدارة المطابقة منذ أبريل 2008؛
- سياسة عامة لتدبير مخاطر التشغيل المصادق عليها من طرف مجلس رقابة البنك ومرجع شامل ومحين للمساطر؛
- أداة خاصة لتدبير مخاطر التشغيل ومشاركة بين كافة الشركات التابعة لمجموعة BNP Paribas، مع تأريخ للعوارض والحوادث المفترضة لمخاطر التشغيل؛

ووضعت المجموعة نظاما لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والذي يقوم على:

- تحديد خرائط للمناهج ومخاطر تغطي كافة أنشطة مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة؛
- آليات لجمع العوارض التاريخية لمخاطر التشغيل مع إشراك كافة الهيئات التشغيلية ويتم استكمالها من خلال تصديق دوري على موثوقية المعلومات وشموليتها؛
- تحديد التحليل النوعي والكمي للعوارض الافتراضية لمخاطر التشغيل.

وتسمح هذه المنهجية بوضع رهن إشارة الأطر التسييرية للبنك والهيئات التشغيلية تقديرا كميا للمخاطر الرئيسية، وذلك من أجل توجيه مثالي للتعرضات لمخاطر التشغيل.

من ناحية أخرى، يتم ضبط وتخفيف مخاطر التشغيل من خلال:

- التحكم في المخاطر القصوى التي تقوم على إجراءات خطة استمرارية النشاط التي بلغت مستوى مرضيا من النضج؛
- عمليات وقائية وتصحيحية موضوعة عقب الحوادث التاريخية الملحوظة التي تم تسجيلها؛
- في هذا الصدد، بلغت تدابير المراقبة الدائمة مستوى مؤكدا من النضج مع تغطية مثالية للنطاق من طرف إدارة المراقبة الدائمة للمجموعة واستخدام أدوات مكنت من إضفاء الطابع الآلي على عمليات المراقبة وتحسين جودتها ووضع عمليات وقائية وتصحيحية تمكن من تغطية المخاطر الرئيسية؛
- مسار للمصادقة على المنتجات والأنشطة والهيئات الجديدة والمعاملات الاستثنائية، مما يبرز المخاطر المرتبطة وشروط التنفيذ علاوة على قواعد المراقبة المناسبة؛
- آليات التحكم في الأنشطة والمرحلة الأساسية؛

- معايير معتمدة لتأمين نقل المعلومات والأنظمة خلال مشاريع المراجعة المعلوماتية⁴
 - عمليات للتحسيس حول مواضيع مخاطر التشغيل التي تم إجراؤها لدى الهيئات التشغيلية.
- من ناحية أخرى، بالنسبة لنشاط التمويل التشاركي للبنك، يظل إطلاق منتج تكافل ضروريا لاستكمال منظومة التمويلات التشاركية بالمغرب وتغطية المخاطر المرتبطة.
- وفي ظل غياب تأمين عن الوفاة والعجز، يرافق كل منح لتمويل التزام للزبون بالاكتتاب في تأمين تكافل فور تسويقه.
- ⁴ بغية تأمين الانتقال صوب الحصة الأولى من مشروع نظم المعلومات، تم اعتماد ثلاث معايير وهي:
- تأمين الإنتاج والأداء وتجربة الزبون المستخدم؛
 - معايرة واختيار عمليات المعالجة من أجل ضمان مطابقة الممارسات البنكية؛
 - استباق الانخراطات التنظيمية الرئيسية.

II. المخاطر المتعلقة بالعملية او بالسندات المقترحة

II.1 مخاطر السيولة

يمكن للمكتتبين في السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة الخارجية أن يتعرضوا لمخاطر سيولة السند في السوق الثانوية للدين الخاص. فارتباطا بشروط السوق (السيولة، تطور منحنة النسب، إلخ) يمكن لسيولة السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة أن تتأثر بشكل مؤقت.

II.2 مخاطر أسعار الفائدة

ينص الإصدار السندي موضوع هذا المنشور على شطر بسعر فائدة قار (الشطر "أ") والمحسوب اعتمادا على منحني السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 22 أكتوبر 2019. وفي هذا الصدد، يمكن لقيمة السندات بسعر فائدة ثابت أن ترتفع أو تنخفض، ارتباطا بتطور المنحني الثانوي لأسعار الفائدة الذي يصدره بنك المغرب.

II.3 مخاطر تابعة السندات

يشكل الإصدار السندي موضوع بند لتابعة السندات والذي بموجبه لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

II.4 المخاطر المتعلقة بتوفر البنك المغربي للتجارة والصناعة على خيار الشراء

يتضمن الإصدار السندي موضوع هذا البيان للمعلومات خيارا للشراء لفائدة البنك المغربي للتجارة والصناعة كما هو مبين في الصفحتين 5 و 8.

ويجب على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذا الخيار عند اتخاذه قرار الاستثمار حسب أهدافه الخاصة وإكراهاته.

II.5 المخاطر المتعلقة بالتغيير التنظيمي

في حالة وقوع تغيير تنظيمي في أي وقت خلال مدة حياة السندات التابعة، كما تم تحديده في الصفحتين 5 و 8، يمكن حينها للمقترض القيام بتسديد مسبق للسندات التابعة بعد الحصول على موافقة بنك المغرب.

ويجب على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذا الخيار عند اتخاذه قرار الاستثمار حسب أهدافه الخاصة وإكراهاته.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/026/2019 بتاريخ 28 أكتوبر 2019. وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.